The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.13,N1, P P.311 -327
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٣، العدد١ ٢٠٢١ ص ص ٣١١-٣٢٧

Assessment of oversight and governance in the success of Iraqi banks in light of reform trends

*تقييم الرقابة والحوكمة في نجاح المصارف العراقية في ظل التوجهات الاصلاحية

**أ.د. احمد سفر **بشار عزاوي حمد

Abstract

Banking governance and supervision received attention after 2004, to meet the requirements of change, and it came in line with what is required by this stage, as it had the role of financial banks that stabilized the general index of the Iraq Stock Exchange, and this is due to the work of governance, which included: - The supervisory framework for banks, which it practiced The Securities Commission, and work to increase disclosure through websites. The results of the analysis also showed for the aggregate financial indicators and ratios, and by using a full-fledged model for Islamic and conventional banks, the evaluation was on average good for both types. The financial strength of the banks is due to the banks 'compliance with Governance Law No. 21 of 1997 as amended and understood by the corporate management, and the absence of a conflict between the management and the owners of capital, and a negative impact on the market.

One of the most important recommendations is the banks 'adoption of several tools and mathematical methods, whether to measure the efficiency of financial performance or to identify the level of failure that banks may be exposed to, as this makes the bank certain of knowing its financial condition,

*بحث مستل
**جامعة الجنان

as a complete model. In order to raise the efficiency of the listed companies, the Central Bank shall seek to organize intensive training courses in the field of advanced quantitative methods.

الملخص

حظيت الحوكمة والرقابة المصرفية بالاهتمام بعد عام ٢٠٠٤ ، لتلبي متطلبات التغيير ، وجاءت متماشية مع ما تتطلبه هذه المرحلة ، حيث كان لها دور البنوك المالية في استقرار المؤشر العام لبورصة العراق ، وهذا ويرجع الفضل في عمل الحوكمة الذي تضمن: -

الإطار الرقابي للبنوك الذي تمارسه هيئة الأوراق المالية ، والعمل على زيادة الإفصاح من خلال المواقع الإلكترونية كما أظهرت نتائج التحليل بالنسبة للمؤشرات والنسب المالية الإجمالية ، وباستخدام نموذج كامل للبنوك الإسلامية والتقليدية ، كان التقييم جيدًا في المتوسط لكلا النوعين. ترجع القوة المالية للبنوك إلى التزام البنوك بقانون الحوكمة رقم ٢١ لعام ١٩٩٧ كما تم تعديله وفهمه من قبل إدارة الشركات وعدم وجود تضارب بين الإدارة وأصحاب رأس المال ، وتأثير سلبي على السوق

من أهم التوصيات تبني البنوك لعدة أدوات وطرق حسابية سواء لقياس كفاءة الأداء المالي أو لتحديد مستوى الفشل الذي قد تتعرض له البنوك ، مما يجعل البنك على يقين من معرفته المالية الشرط كنموذج كامل لرفع كفاءة الشركات المدرجة ، يسعى البنك المركزي إلى تنظيم دورات تدريبية مكثفة في مجال الأساليب الكمية المتقدمة.

المقدمة

عملت العولمة المالية والانفتاح المالي والتجاري، الى منح الفرص للمصارف للدخول في فتح تعاملات دولية تستطيع من خلالها رفع ادائها، وتجعلها قادرة على توسيع قاعدتها المالية، ولكن في المقابل ان تدرك المصارف سواء اكانت تقليدية او اسلامية والدول التي تسمح بعولمة نظامها المالي، بان الانفتاح المالي يعد كضريبة تدفعها للمصارف التي لا تقوى على المواجهة، مما يسببها تكاليف اضافية تتحملها ويهدد وجودها في حالة ضعف أو غياب الالتزام بمبادئ الرقابة والاشراف والحوكمة المصرفية، وان تلتزم المصارف بالمعايير الدولية والمحلية التي تتحدد، حيث ان عدم الالتزام بها أدى الى ضعف وتسبب بمخاطرة وأزمة مالية كبيرة وانعدمت السلامة المالية في العقدين الاخيرين، ومن الامثلة على ذلك شركة أنرون الأمريكية، والتي اقتصرت على المعلومات المتوفرة في النسب المالية الجزئية، ولم تكشف عن تحليلها التجميعي.

دفعت حالات الافلاس واثارها السليبة على سوق الاوراق المالية ومؤشراته الى تبني الدول مجموعة من المعايير والنسب والاوامر لتحد من حصولها. واعتمدت المعايير كاطار محكوم سمي بالحوكمة عام 1999، وقبلها تشكلت لجان اعدت لهذا الغرض ومن هذه اللجان لجنة بازل عام 1987، وكان

الغرض منهما. تجنب الافلاس والفشل للمصارف والشركات، ومن خلال مراقبة النسب التجميعية، ووقف انعكاس اثارها السلبية على سوق الاوراق المالية خصوصا والسوق المالي عموما.

وفي ظل التوجهات الإصلاحية تبنى العراق تعديل قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 ، وقانون المصارف رقم (94) لعام2004، لتعزيز مبادئ الحوكمة والرقابة الدوليين، للحد من افلاس المصارف، وضمان استقرار مؤشر سوق العراق للأوراق المالية(ISX).

اولا-مشكلة البحث

تواجه المصارف العراقية رقابة وحوكمة مصرفية بعد عام 2004، تبعاً للمرحلة الانتقالية التي يمر بهافي تنمية برامج الإصلاح للمؤسسات المالية والمصرفية. وفق ذلك اتجهت السياسة الاقتصادية لنجاح المصارف في العراق من خلال :

1- تنامي المصارف الاسلامية والتقليدية بعد 2004. مما قد يودي الى فشل عملها بسبب تشتت الرقابة والحوكمة.

2-ظهور الإصلاحات المصرفية متمثلة برقابة لم تكن تعهدها من قبل

ثانيا-أهمية البحث:

الاستفادة من نتائج البحث في استخراج المصارف الناجحة والفاشلة المتحققة، من خلال نكوذج كاملز الرقابي لرسم السياسات المصرفية للبنك المركزي العراقي.

ثالثا- فرضيات البحث

حققت المصارف الاسلامية والتقليدية نجاح كبير في الادارة المالية وبنسب متفاوتة.

رابعا-أهداف البحث

تقييم المصارف العراقية التقليدية والاسلامية، ومدى النجاح الذي تحقق بعد عام ٢٠٠٣

المحور الاول-

اجراءات الرقابة والحوكمة المصرفية والمالية في العراق

اولا- اجراءات الرقابة المصرفية والمالية في العراق

منح البنك المركزي العراقي استقلاليته وفقا قانون الجديد رقم 56 لسنة 2004 ، والذي اتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني وتوسعت مهامه وصلاحياته، من ناحية تحقيق النمو المستدام والحفاظ على السلامة والاستقرار المالي ، ومراقبة نشاط المصارف في سوق الاوراق المالية، بما يساهم في تحسين البيئة النقدية والمالية ، . ويقوم البنك المركزي العراقي بواجبات تطبيق السياسة التحوطية الكلية على مؤسسات النظام المالي في العراق ، كون البنك المركزي العراقي هو السلطة الرقابية على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وقد أوكلت هذه المهمة إلى إدارة الرقابة المصرفية ، وهي إحدى الدوائر الرئيسية والمركزية في البنك المركزي العراقي. هذه ستراقب مدى التزام المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بمتطلبات الأدوات والمعايير الاحترازية التي تضمن توافق

الظروف المالية للمصارف مع المعايير الدولية، كالتعليمات بازل والحوكمة الدولية، ولغرض تنفيذ احكام قانونه يقوم البنك بالوظائف والاعمال المذكورة ادناه والمذكورة في أحكام المادة 4 من قانونه.

- توفير خدمات السيولة للمصارف وذلك وفقا" لنص المادتين رقم ٢٨ و ٣٠ من قانونه. والتأكد من امكانيات المصارف خشية من عدم دفع الالتزامات للغير والتعرض للوصول الى الاعسار المالي.

- وضع القواعد المنظمة لعمل القروض الصغيرة ، والاشراف عليها.

- للبنك المركزي العراقي سلطة اصدار اللائحة الداخلية والارشادات العامة الخاصة بتنظيم المصارف وادارته

- الاشراف والرقابة على شركات الاستثمار المالي وفقا" لأحكام الفقرة 9 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997

والغرض من الاهداف اعلاه هو الحد من المخاطر التي قد يمر بها البنك والمصارف العاملة تحت رقابته، والعمل على تحقيق الاداء الكفوء للمصارف، واهم هذه المخاطر هي:-

- المخاطر المالية : نظرا" لكون البنك المركزي هو بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، والمحدد لنسبة السيولة في المصارف، لغرض تجنب الصدمات المالية للمصارف.

- المخاطر التشغيلية : من خلال الحفاظ على مدونات حوكمة الشركات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي للقيام بمزيد من العمل المصرفي الكفوء.

- مراقبة المخاطر المنتظمة لانها تسبب في المخاطر غير المنتظمة، فمراقبة راس مال المصرف بالارتفاع او الانخفاض يؤدي الى تغير في قيمته السوقية.

ومن الاساليب الرقابة المصرفية المستخدمة في العراق هما اسلوبين:-

- - الاسلوب المكتبي، يقوم عبلى نسب محددة في قانون المصارف وهي :-

- لا يقل رأسمال أي مصرف عن (250) مليار دينار مدفوع بالكامل
- تحتفظ المصارف بنسبة كفاية لرأس المال لا تقل عن 12 %من اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر
- نسبة السيولة لاتقل عن 30%.
- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصارف منحه لزبون واحد دون الرجوع للبنك المركزي والبالغة 10 %من رأس المال السليم والاحتياطيات.
- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصرف تقديمه لشركاته واقاربه من الدرجة الاولى والبالغة 15 % من رأس المال السليم والاحتياطيات السليمة .

كما يعتمد الاسلوب المكتبي ايضا على مراجعة الاحصائيات والمعلومات التي يجب على المصارف قانونا نشرها او ارسالها الى السلطة المختصة.

- - الاسلوب الميداني ويتضمن الاسلوب الآخر التفتيش الميداني الذي يقوم على اجراء زيارات ميدانية دورية وغير دورية الى المصارف للتفتيش وفحص اوضاعها المالية والوقوف على مدى تطبيقها لاحكام قانون المصارف والتعليمات الصادرة بموجبه كدراسة اساليب الرقابة والامان المتبعة من قبل فروع المصارف للمحافظة على موجوداتها.(عبد النبي،12:2015)

كما اعتمد البنك المركزي التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة الى الرقابة التلقائية الوقائية عبر اللوائح التنظيمية والادارية المنسجمة مع التطورات المصرفية الدولية الحديثة وقائمة على الاساس الالتزام بقواعد ثابتة غير مرنة وضمن لوائح تنظيمية وتطبيقية، مما جعل النظام المصرفي يعمل وفق نظم مرنة.(عبد النبي،7:2014)

وعمل البنك المركزي على انشاء دائرة الرقابة على البنوك الإسلامية: تقوم هذه الدائرة بتسجيل وترخيص البنوك وإجراء عمليات التدقيق المكتبي والميداني وتطوير مجموعة من المعايير الدولية لمراقبة البنوك وكيفية الالتزام بها والامتثال لمتطلبات الرقابة الشرعية ووضع آلية لإعداد التعليمات. وصياغة اللوائح المنظمة لعمل البنوك الإسلامية ، وتقوية المراقبة بتحليل وتقييم الأداء الدوري. (Al-Abdali &Abdullah,2019:288)

وبعد الاجراءات الرقابية سعى البنك المركزي الى تطوير البنية التحتية للمصارف عموما وكانت اهم الاصلاحات التي تمت خلال نصف العقد الاخير ولعل من اهمها ما يلي (النصيري، 5:2018)

1- تطوير أنظمة البنك المالية كأنظمة المدفوعات، وشبكات الاتصالات المتقدمة، وفقا لأحدث التقنيات، وشركات الدفع الالكتروني لأنظمة الدفع والدفع بالتجزئة.

2- اعتماد الرقم المصرفي الموحد (IBAN) ، والذي ساهم في تحسين مستوى الخدمات المصرفية وخدمات المقاصة وتسوية المدفوعات محلياً ودولياً.

3-منح تراخيص عمل من خدمات الدفع الالكتروني(مصدري بطاقات، ومحصلين، ومعالجة عمليات شركات الدفع بالهاتف النقال، وعارضي فواتير، وبوابات الدفع لعدة قنوات.

4- إصدار نظام الدفع الالكتروني للأموال، وانشاء مجلس المدفوعات الوطني، وضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسيه لتقنية المعلومات والاتصالات واللوائح والتعليمات القانونية التي تنظم عمل المصارف.

ثانيا-اجراءات الحوكمة المصرفية والمالية في العراق

اوضح صندوق تنمية العراق الدولي ان الحوكمة هي نظام يتم بموجبة رقابة المؤسسات لمصلحة الحكومة واصحاب الشركات والمصارف والمؤسسات الاخرى،، واوصى بمجلس ادارة فعال، ورقابة داخلية وخارجية، وادارة مخاطر فعالة، ونظم تضمن الافصاح والشفافية، وضمان حقوق المستثمرين، (ارنست ويونغ،58:2006)، بعدها تناول قانون الشركات رقم (21) لعام1997 المعدل، المبادئ

الاساسية التي ركزت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعد هذا القانون بمثابة الحوكمة، بعد ان اتخذت المؤسسات المالية في العراق بعد 2004 بتعديل مجموعة من الإجراءات، سواء اكانت في الاطار المؤسسي (البنية التحتية للسوق ولقطاع المصارف) او التنظيمي(تعديل القانون) او الرقابي(التعليمات الصادرة من البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والجمعية العراقية للمتعاملين بالأوراق المالية)، لتتناسب مع التحرير المالي، اذ تضمن نصوص قانونية ملزمة للمصارف كشركات مساهمة ومدرجة في سوق الاوراق المالية، واهتم القانون بتفاصيل التسجيل وحقوق المساهمين ومجلس الادارة واللوائح التنظيمية التي تنظم عمل المصرف ، وكيفية الحد من المخاطر والافلاس، واهم ما جاء فيه :- (قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 المعدل).

- حقوق المساهمين، واهم ما جاء فيه:- (خلف و فاضل،14:2016) (قانون الشركات رقم 21لعام 1997 المعدل)

1- يوزع الربح الصافي منه 5% كاحتياطي قانوني، حتى يبلغ 50% من رأس المال المدفوع، وقد يمدد الاحتياطي بنسبة 100% من رأس المال، ويوزع الباقي على اعضاء المصرف

2-أن لا تقل مساهمة الحكومة في الشركة(المصرف) المختلطة عن 25% من رأس المال الشركة

3-لا يقل الحد الأدنى لرأس مال الشركات عن(2000000) دينار (المادة 28/ أولا). كما أن التزامات الشركة يجب أن لا تزيد على 300% من قيمة رأسمالها الكلي وحقوق الملكية الأخرى

4-أن لا تقل السيولة عن 10% من رأسمالها المدفوع .

5-يكتتب المؤسسون في الشركة(المصرف) المساهمة المختلطة بما لا يقل عن 30% ولا يزيد عن 55% من أسهما، أما الشركة الخاصة فيجب أن يساهموا بما لا يقل عن 20%

6-عند تأسيس الشركة ان لا تكون المساهمة تقل عن 20% من رأسمالها المدفوع.

7-لا تقل مدة الاكتتاب عن 30 يوم واذا تجاوزت 30 يوم ولم يتمكن المؤسسين الى نسبة 75% من رأسمالها الاسمي فتمدد المدة إلى 60 يوم، اما لم تصل الى 75%، فعلى المؤسسين أن يخفضوا من رأس المال الاسمي أو يلغى الاكتتاب

8-لا يجوز للمؤسس نقل ملكية أسهمه إلا بعد مرور سنة من التأسيس وتوزيع أرباح لا تقل عن 5% من رأس المال الاسمي المدفوع

9- وفيما يتعلق بتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات، فقد بين القانون الدعوة لحضور اجتماع الهيئة عن طريق الإعلان في النشرة أو الصحف أو السوق أو تبليغهم في مركز الشركة، وان تكون الفترة بين الدعوة والتبليغ 15 يوما

- المعاملة المتكافئة للمساهمين في المصرف، حيث بين القانون ما يلي :-

1. لحاملي الأسهم 5% من الأسهم الاعتراض على قرارات الهيئة العامة.

2. لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يمتلكها.
3. يكون التصويت علنا على القرارات الأساسية في اجتماعات الهيئة العامة، إلا بانتخاب وإقالة مجلس الإدارة أو الأعضاء، وإذا دعيي الأعضاء للاجتماع الذين يحملون ما لا يقل عن10% يكون التصويت سريا.
4. يعتبر أي شخص/أشخاص غير قانوني إذا تحالف لكي يحصل على أكثر من 30% من الأسهم، ما لم يقوم بتعريف ما بحيازته إلى السوق أو الهيئة
5. أن يتم تزويد التقارير السنوية لإدارة الشركة بالمعلومات ذات الصلة بالمصالح التي تحققت لأعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين أو لذويهم إلى حد الدرجة الثانية من كافة أنواع التعاملات والتعاقدات بما فيها البيع والشراء، وتقديم الخدمات من والى الشركة، أو وجود ترتيبات موضوعة لمساعدتهم أو لذويهم للحصول على الأسهم .

- الإفصاح والشفافية

أوجب قانون الشركات المالية على الشركات المساهمة إصدار الحسابات الختامية السنوية خلال فترة لا تتجاوز(150) يوما من نهاية العام ونشرها بوسائل الإعلام، واوجب إصدار البيانات الفصلية للمؤشرات في مدة لا تتجاوز (60) يوما من تاريخ إنهاء الفصل. والهدف منها الوصول لفهم البيانات الخاصة بالشركة أو الشركات، وتوفير مؤشرات ومعلومات عن أداء الشركات.

- الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة

اقر القانون بأنه لا يمكن لمالكي رأس المال في الشركة ممارسة التصويت أو سلطة أخرى في الشركة لجعلها تقوم بعمل أو الموافقة على تصرفات تؤذي الشركة لمصلحتهم أو مصلحة المتعاونين معهم ضد مصلحة الملاك الآخرين، أو تعرض أموال الدائنين للخطر من خلال سحب رأس المال أو نقل الموجودات عند الخطر الوشيك، أو عندما يحظر القانون ذلك.

- مجلس الإدارة

تطرق قانون الشركات 1997 المعدل إلى تشكيلة مجلس الإدارة والكيفية التي يتم بواسطتها اختيار الأعضاء والمهام الأساسية التي تناط بهم، فضلا عن دوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية للشركات، وتضمن القانون مسؤولية المجلس بوضع الحسابات الختامية للعام السابق من كل عام وإعداد تقرير بها، وبنتائج تنفيذ الخطة السنوية وتقديمها إلى الهيئة العامة لمناقشتها على أن تتضمن الميزانية العامة، والإرباح والخسائر. ويتوجب على المدير التنفيذي إعداد مناقشة وإقرار خطة سنوية لسنة قادمة، وان تتضمن مشروع للموازنة يبين الموجودات والمطلوبات، والنفقات الرأسمالية...الخ. كما يقع عليهم اختيار مدققين ماليين مستقلين ومن غير العاملين في الشركة. وان لا يقل عدد اعضاء مجلس الادارة للمصرف المحلي عن(5) اعضاء.

وما بعد عام 2004 سعى سوق الاوراق المالية الى رفع اداء المصارف كشركات مدرجة فاهتم بالمستلزمات الخارجية من حيث :-

- اللوائح والتعليمات: ان التعليمات الموجودة في قانون الشركات هي مجموعة من التعليمات التنظيمية لتداول الأوراق المالية في السوق سواء كانت لمصارف او شركة في الاصل، ويتم إعدادها وفقًا لأحكام القسم الثالث ، المادة 2 من القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لعام 2004. وهي كافية لغرض استمرار أنشطة السوق واكتساب ثقة المساهمين والمستثمرين، وكذلك القدرة على جذب المستثمرين المحليين والأجانب في ظل التطورات البيئية المتسارعة.
- الاشراف والرقابة: اخذت هيئة الاوراق المالية للسوق كسلطة إشرافيه زيادة المعرفة من القواعد الإجرائية لأسواق رأس المال والتعليمات التي تصدرها الأسواق المالية العالمية. خاصة تلك التعليمات المتعلقة بالإفصاح والتي يجب تقديمها للمساهمين والمستثمرين المحتملين والتجار الآخرين في السوق ، والتي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة ،ووصول المعلومات الى المساهمين بأدق التفاصيل والمعلومات ذات الصلة بأداء الشركات أو المتعلقة بتداول أعمالهم أسهم في السوق. وقامت الهيئة بتشكيل لجان متخصصة بالرقابة والاشراف والافصاح.(ابحاث البنك المركزي العراقي،12:2016)

-تتوقف الشركة عن التداول في السوق اذا مدة الافصاح عن البيانات 60 وتترتب عليها غرامات مالية. (تقرير هيئة الاوراق المالية، 3:2015)

كما عمل على انشاء بنية تحتية للسوق، والت تعد من المستلزمات الخارجية التي ترفع من الاداء وهي:-

اولا- انشاء هيئة اوراق مالية بموجب قانون سلطة الائتلاف المؤقت برقم (74) عام 2004 ومن اهم واجباتها:-

- الرقابة: تعمل على الدور الرقابي على سوق اوراق المال ومؤسساته والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة مع اخذ الاستقلالية بنظر الاعتبار لكل جهة وذلك من خلال-:

- تنظيم عمل سوق الاوراق المالية ومراقبة مركز الايداع وجمعية وسطاء اوراق المال وتقديم النصح حول برامجهم واصدار التعليمات التي تنظم عملهم وعمل الشركات المساهمة .
- مراقبة تقديم شركات الوساطة للبيانات المالية، واتخاذ الاجراءات المناسبة بحق الشركات المخالفة
- متابعة تطبيق تعليمات خاصة بالعملاء المتعاملين في السوق.

- تدقيق ملفات التداول اليومية ومدى مطابقتها لتعليمات الهيئة والسوق

- الإفصاح

تقوم الهيئة بالإفصاح عن البيانات التي تهم المستثمرين عن طريق دراسة البيانات المالية المقدمة من الشركات والمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والتأكد من ايفائها بمتطلبات الافصاح ومراجعة تقارير مجالس ادارتها ومدى التزام الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية، اما بخصوص الشركات التي لم تلتزم بتقديم البيانات بالوقت المحدد بالقانون فتفرض عليها غرامات مالية، وتوجيه الشركات بخصوص طريقة عرض البيانات المالية والشكلية التي يجب ان تكون عليها ومخاطبتهم لتعديل تلك البيانات في حال وجود خطأ ، والهدف من ذلك حماية السوق من المخاطر التي قد يتعرض لها .(https://isc.gov.iq/)

ثانيا: تأسس مركز الإيداع وفقا لقانون السوق لمرقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤.

المحور الثاني- تحليل النظام التجميعي لنجاح والفشل المالي للمصارف نموذج كاملز(Camels)

بعد لجان بازل توالت الجهود والدراسات لوضع مؤشرات للحد من المخاطر والافلاس ولقياس صحة الجهاز المصرفي، وقد تم اقتراح نظام Camels في عام 1979، واصبح من ضمن المتطلبات الدولية، ويعنى للحد من مخاطر الافلاس، وتم تطبقيه على المؤسسات المالية لأمريكية والذي يغطى ملاءة رأس المالC(راس المال / مجموع الموجودات)، جودة الموجوداتA (مخصص التسهيلات الائتمان/ الائتمان النقدي)، الإدارة M (المصروفات من غير الفوائد/ الايرادات)، الربحيةE (صافي دخل / إجمالي الموجودات)، والسيولةL (الائتمان النقدي/الودائع)، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S (الاستثمار في الاوراق المالية /اجمالي الموجودات) ، وبعد اجراء التحليل التجميعي للنسب والمؤشرات يكون تقييم المصرف وفق المعايير المحددة الاتية في جدول(١))(Mohammed,2018:45)

جدول (١) درجات التقييم النهائي

الدرجات	التصنيف	الوسط الحسابي للتقييم
1	1.4 -1	ممتاز
2	2.4 -1.5	جيد جدا
3	3.4 -2.5	جيد
4	4.4 -3.5	حدي
5	5 -4.5	متوسط

المصدر: رحيم، عباس فاضل(2014) أهمية نظام كاملز في تقييم اداء المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد39، ص36

ان التصنيفات في الجدول (١) تعبر عن مؤشرات ونسب الحيطة الجزئية وصولا للحيطة الكلية، ومن مواصفات هذا التنصيف انه:-

- اعتماده كميا في الرقابة والاشراف المصرفي، ويجمع ستة مؤشرات مهمة، تناولتها النماذج الذي سبقته، ويمثل تقريرا يمكن عده من قبل المصرف، ويغني عن كتابة التقارير.
- يساعد المدراء في اتخاذ القرارات المالية، والتحوط ضد الصدمات المالية، والتنبؤ بالمخاطر السيولة والارباح قبل فوات الاوان.
- ان هذا التصنيف يشجع على الافصاح والشفافية في ابراز المعلومات والبيانات المالية حسب المعايير الدولية.
- تناوله لمحور حساسية السوق يعني اهتمامه للبيانات المالية في القيمة السوقية للمصارف والاستثمار فيها، وذلك لتأثر سوق الاوراق المالية بحالة الافلاس التي تنعكس سلبيا على اداء السوق.

المحور الثالث

الواقع العملي للإدارة المالية للمصارف في ظل التوجهات الاصلاحية

اولا- ادارة المصارف العراقية للمزاد الاجنبي المالي

المزاد ويسمى نافذة البع والشراء للعملة هي عملية بيع الدولار بالعملة العراقية الى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى من قبل البنك المركزي، والذي يقوم بشراءه من وزارة المالية، استنادا الى للفقرة (5) من القانون (56) لعام2004، الذي سمح للمصارف ببيع وشراء الدولار للمصارف التقليدية والاسلامية، ففي عام2015 اشترت المصارف العراقية (44.3) مليار دولار، منها(38.3) مليار باعتها المصارف كحوالة، و(6) مليارات نقدا، وفي عام 2016 اشترت المصارف العراقية(33.5) مليار دولار، منها(15.7) مليار دولار كحوالة، و(13.1) مليار دولار اعتمادات مستنديه، و(4.7) مليار دولار نقدا، وفي عام 2017، اشترت المصارف العراقية بنحو(42.2) مليار دولار (31.4) مليار دولار كحوالات وتعزيز رصيد بالخراج، و(9.4) مليار دولار بيعت نقدا، و(1.5)مليار دولار اعتمادات مستنديه.(تقارير سنوية للبنك المركزي العراقي،2015-2017)، وكانت اكثر المصارف المشاركة في عمليات الشراء هي (البصرة، كردستان، دار السلام، الشمال) والهدف من عملية البيع والشراء والدخول في النافذة هي:-

(مرزا،2015:3-8)

1- وسيلة لإدارة السيولة في المصارف العراقية، وتقليلها للمخاطر التي تتعرض اليها

2- وسيلة لتسديد الالتزامات المالية ولمختلف الاطراف،

3- تفادي الازمات المصرفية

4- تامين التزام المصارف ومراقبتها في التمويل من قبل الاجهزة المختصة

ثانيا- ادارة المصارف العراقية لسوق العراق للأوراق المالية في ظل التوجهات الاصلاحية

يعكس اداء الاسواق الاوراق المالية عدة مؤشرات ومنها مؤشر السوق هو مقياس إحصائي يمثل قيمة مجموعة من الأسهم. يستخدم المستثمرون هذا المقياس كمقياس لتتبع التقدم العام للسوق يتتبع هذا المؤشر نسبة الأسهم بناءً على القيمة السوقية (فاضل وعبيد،82:2019)

يعد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية اتجاهي لمتابعة الحركة في التداول للاسهم ويعكس حجم العينة المختارة، حيث اطلق السوق مؤشر اسعار الاسهم (ISX60) عام 2015 ويتم احتسابه بناءا على نظام الكتروني جديد (X-Stream) وفي كل جلسة لعينة من (60) شركة اختيرت وفق الشركات التي تحقق اعلى دوران ومثل القطاع المصرفي اكبر تداول (.تقرير سوق العراق للاوراق المالية، 100:2015)وبعد عام 2004 سهلت القوانين والتعليمات من عولمة السوق العراقي ودخوله في مجال التحرير المالي ودخول مستثمرين اجانب الى السوق بيعا وشراءا للاسهم، وتركز البيع والشراء ما نسبته 90% في القطاع المصرفي،

وكانت المصارف المؤثرة في عدد الاسهم لعام 2015 هي (دار السلام، المتحد، العراقي الاسلامي، اشور، الشمال، الوطني الاسلامي، الخليج التجاري، التجاري، الاتحاد، كوردستان)، حيث نلاحظ ان المؤشر في عام 2015 قد سجل في بداية السنة(998.2) نقطة في بداية العام

واستمر استقراره على طول العام الا ان وصل في نهاية العام وانخفض الى (730.5)

شكل (1) مؤشر سوق العراق للاوراق المالية لعام 2015

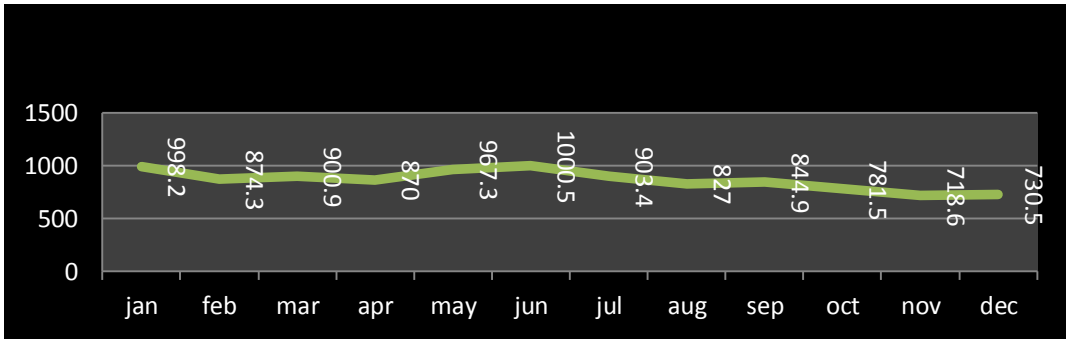

المصدر: تقرير سوق العراق للأوراق المالية

وفي عام 2016 ارتفع المؤشر في الشهر الاول الى(639) نقطة مقارنتة لعام 2015 واخذ بالارتفاع على طول العام وارتفع في نهاية العام الى (649) نقطة.

شكل (2) مؤشر سوق العراق للاوراق المالية لعام 2016

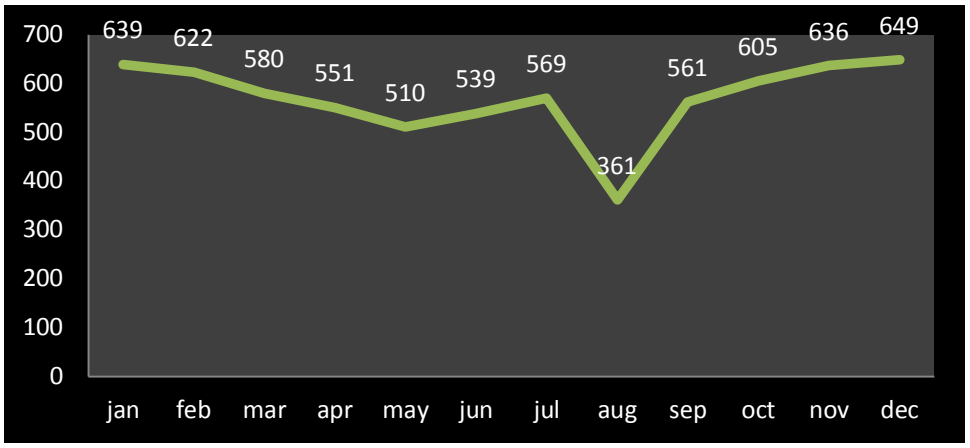

المصدر: تقرير سوق العراق للأوراق المالية

اما عام 2017 فقد شهد المؤشر حفاظه على (664.4) نقطة مرتفع في بداية العام، ثم سرعان ما انخفض الى (576) في نهاية العام.

شكل (3) مؤشر سوق العراق للاوراق المالية لعام 2017

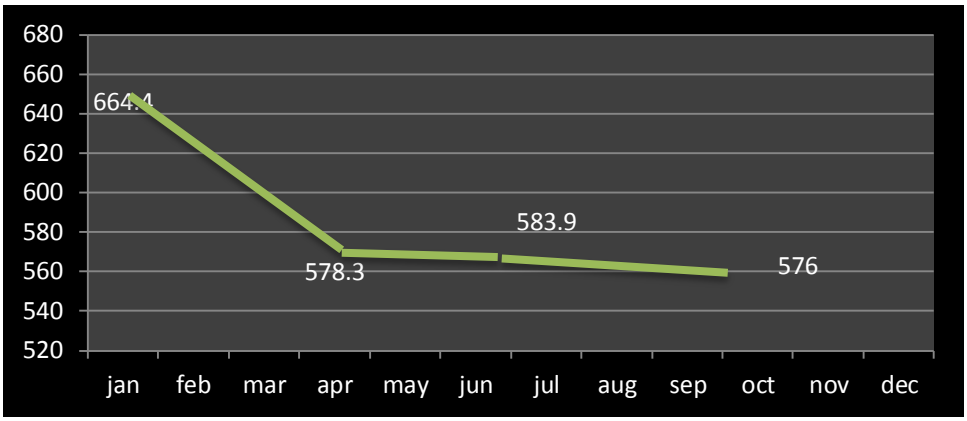

المصدر: تقرير سوق العراق للأوراق المالية

ومن الملاحظ على المؤشر خلال 2015-2017 انه شهد استقرارا في عام 2015 وارتفاع في 2016 وانخفاض في عام 2017

ومن العوامل التي اثرت بنسب الانخفاض في المؤشر هي:-

1- ان زيادة رؤوس اموال المصارف كشركات مدرجة في السوق اسهم في زيادة الكتلة السهمية وضاعف من القيمة السوقية اذ ان قطاع المصارف هو القطاع القائد للتداول في السوق،

2- المركز المالي للقطاعات المدرجة وخاصة قطاع الصناعة والزراعة والسياحة.

المحور الرابع

تحليل النجاح او الفشل للمصارف العراقية باستخدام نماذج التقييم

من اجل التأكد من الاداء وتجنب المخاطر لحالات الفشل المؤدي للإفلاس في المصارف العراقية عينة الدراسة، لاسيما بعد أن شهد القطاع المصرفي تحرير مالي غير مسبوق في ظل العولمة المالية،

واندماجه مع المؤسسات والاشخاص بالتعامل المالي، وهو وضع يختلف عما كان عليه قبل 2003.، كما لابد من التأكد من حالة الفشل، خاصة بعد تعرض مصرف الوركاء للإفلاس(http://www.isx-iq.net)، وبالتالي فان تلك الحالات من المخاطرة وسوء الادارة قد تؤثر على كفاءة القطاع المصرفي ونشاطه في السوق المالي. ومن خلال نموذج كاملز ان النتائج لتقييم المصارف وفق كاملز كانت ايجابية وهي تعكس حالة الانفتاح والتحرر المالي الذي شهدته المصارف العراقية.

جدول(٢) درجات التقييم النهائي للمصارف العراقية حسب(Camels)

الدرجات	التصنيف	الوسط الحسابي للتقييم
1	1- 1.4	ممتاز
2	1.5- 2.4	جيد جدا
3	2.5- 3.4	جيد
4	3.5- 4.4	حدي
5	4.5- 5	متوسط

المصدر: رحيم، عباس فاضل(2014) أهمية نظام كاملز في تقييم اداء المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد39، ص36

والجدول (٢) يوضح تقييم الاداء للمصارف الاسلامية حسب درجات وتقييم كاملز، حيث يتبين ان المصارف الاسلامية العراقية كان لها تقييم كفوءة وانها ذات امكانات دولية واستطاعت من خلال عمليات التحرر والتغيرات في القوانين من الاستفادة منها والولوج في المعايير الدولية وتمكنت من تزويد عناصر كاملز بكل الفقرات المالية، وبمتوسط لدرجة التقييم للبيانات في الجدول(٣) وتعني في المتوسط ان المصارف ادائها في المجمل جيد.

جدول (٣) تصنيف المصارف الاسلامية وفق نموذج كاملز لعام 2017*

ت	اسم المصرف الاسلامي	راس المال	جودة الموجودات	كفاءة الادارة	الربح	السيولة	الحساسية	درجة التقييم	التقييم
1.	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1	5	5	1	5	1	3	جيد
2.	كوردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية	2	1.8	1.6	1.6	2.4	2.4	1.9	جيد جدا
3.	الوطني الإسلامي	1	5	1	1	5	1	2.3	جيد جدا
4.	دجله والفرات للتنميه والاستثمار								جيد جدا

5.	العطاء(البلاد) الإسلامي للإستثمار والتمويل								جيد جدا
6.	جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	1	5	3	1	2	1	2.1	جيد جدا
7.	مصرف ايلاف الاسلامي	1	5	5	3	5	1	3.3	جيد
8.	الثقة الدولي								جيد

المصدر: الدليمي، فؤاد حميد (2013) واقع الصيرفة الاسلامية في العراق، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد السادس عشر، ص197 .

*نتائج درجة التقييم وتقييم من عمل الباحث

**حصلنا على النتيجة النهائية من تقارير البنك المركزي

اما الجدول (3) يوضح تقييم الاداء للمصارف التقليدية حسب درجات وتقييم كاملز، حيث يتبين ان المصارف التقليدية العراقية كان لها تقييم كفوءة، وانها ذات امكانات دولية واستطاعت من خلال عمليات التحرر والتغيرات في القوانين والالتزام بالحوكمة والرقابة المصرفية من الاستفادة منها، والولوج في تطبيق المعايير الدولية، وتمكنت من تزويد عناصر كاملز بكل الفقرات المالية، وانها ذات سلامة مالية وبعيدة عن الفشل المالي. وبمتوسط لدرجة التقييم للبيانات في الجدول(٤) وتعني في المتوسط ان المصارف ادائها في المجمل جيد.

جدول (٤) تصنيف المصارف التقليدية وفق نموذج كاملز لعام 2017 *

ت	اسم المصرف التقليدي	راس المال	جودة الموجودات	كفاءة الادارة	الربح	السيولة	الحساسية	درجة التقييم	التقييم
1.	مصرف بغداد	1	4	5	3	1	1	2.4	جيد
2.	الاستثمار العراقي	1	5	5	3	1	1	2.7	جيد
3.	الموصل للاستثمار	1	5	5	1	5	1	3.0	جيد
4.	الاهلي العراقي	1	5	5	3	5	1	3.3	جيد
5.	الخليج التجاري	1	5	5	3	5	1	3.3	جيد
6.	الاتحاد العراقي	3	4.2	3.8	3.6	4	3.4	3.7	حدي
7.	مصرف اشور الدولي	1	2	5	1	1	1	1.8	جيد جدا
8.	الاقتصاد**								جيد

9.	مصرف بابل	3.2	3.2	2.8	2.6	3.8	3	3.1	جيد
10.	التجاري العراقي	1	4	5	1	1	1	2.2	جيد جدا
11.	سومر	1	5	5	5	5	1	3.7	جيد
12.	عبر العراق	1	5	4	1	5	1	2.8	جيد
13.	الشرق المتوسط	2.8	3.2	3.8	3.4	4	3	3.4	جيد
14.	المتحد	1	5	5	5	5	1	3.7	جيد
15.	المنصور	1	5	3	1	1	1	2.0	جيدجدا

المصدر: الدليمي، فؤاد حميد (2013) واقع الصيرفة الاسلامية في العراق، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد السادس عشر، ص197 .

- نتائج درجة التقييم وتقييم من عمل الباحث

**حصلنا على النتيجة النهائية من تقارير البنك المركزي

الاستنتاجات

إن الحوكمة والرقابة المصرفية في إطارها التشريعي والرقابي، لاقت اهتماما بعد عام 2004، لمواجهة متطلبات التغيير، وجاءت متوافقة لما تتطلبه هذه المرحلة، وشرعت لكي تعكس أثارها في الادارة المالية الكفوءة، وتحقيق الاداء العالي من النجاح، والتخلص من الازمات المالية والاعسار، من اجل المساهمة في بناء مؤسسة مالية قوية، ووفقا لمتطلبات التحرير المالي وعولمة المال. فأهم ما يمكن استخلاصه :-

1- دور المصارف المالي ادى استقرار مؤشر العام للسوق العراق للأوراق المالية، وهذا يعود بالعمل بالحوكمة والتي شملت:-

- الإطار الرقابي على المصارف، الذي مارسته هيئة الأوراق المالية، الذي تشكل بموجب القانون المؤقت لسوق الأوراق المالية رقم (71) لعام 2004.
- العمل على زيادة الإفصاح من خلال المواقع الالكترونية، ونشاط هيئة الأوراق في أحكام التعليمات على مجلس إدارة الشركات لتعزيز الإفصاح، ودور مركز للإيداع في عمليات المقاصة والتسوية.

٢- بينت نتائج التحليل للمؤشرات والنسب المالية المتجمعة، وباستخدام نموذج كاملز للمصارف الاسلامية والتقليدية، قد كان التقييم في المتوسط جيد ولكلا النوعين.

وتعود القوة المالية للمصارف إلى:-

- امتثال المصارف بقانون الحوكمة رقم (21) لعام 1997المعدل وتفهمه من قبل إدارة الشركات، وعدم حصول تعارض بين الإدارة وأصحاب رأس المال وعكس أثارة على السوق.

- امتثال المصارف بقانون المصارف رقم (94) لعام2004 ، والالتزام للنسب والتعليمات المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

التوصيات

١- اعتماد المصارف على عدة ادوات واساليب رياضية سواء لقياس كفاءة الاداء المالي او التعرف على مستوى الفشل الذي قد تتعرض اليه المصارف، فان ذلك يجعل المصرف على اليقين من التعرف على حالته المالية، كنموذج كاملز.

٢- من اجل رفع كفاءة الشركات المدرجة، ان يسعى البنك المركزي إلى تنظيم دورات تدريبية مكثفة تتخصص في مجال الأساليب الكمية المتقدمة، وفي مجال قضايا الحوكمة والرقابة المصرفية المتعددة لارتباطها بكفاءة المصارف. وان تكون نتائج التقييم لحالة المصرف معلنة سنويا في التقارير والحسابات السنوية للمصارف.

٣- الالتزام بقواعد بالتعليمات الدولية كالجنة بازل، وضبط راس المال للمصرف وزيادة الافصاح والشفافية في البيانات المنشورة وتدقيقها.

المصادر

المصادر العربية

١-النصيري ، سمير (2015) منهجية الاصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق، ط٢.

٢-اظم، تيسير. احمد، نصيف(2019) العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة مخاطر مشروع، مجلة جامعة الكوفة، العدد54.

٣- خلف، ربيع. فاضل، عادل منصور(2016) اثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد24

٤- تقرير هيئة الاوراق المالية، 2015

٥- ابحاث البنك المركزي العراقي،2016

٦- الدليمي، فؤاد حميد (2013) واقع الصيرفة الاسلامية في العراق، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد السادس عشر.

7- مرزا، علي(2015) اوراق في السياسة المالية والنقدية، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

٨- ارنست ويونغ(2006)، صندوق تنمية العراق

٩- خليفة، احمد. درمهون، هالل (2018) جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات، مجلة المالية والاقتصاد، الجزائر، عدد 1 مجلد 4

١٠- عبد النبي، وليد(2014) البنك المركزي العراقي وتطورسياسته النقدية والرقابة المصرفية

11-عبد النبي، وليد(2015))دور السياسة البنك المركزي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.
١٢- تقرير هيئة الاوراق المالية، 2015
١٣- عبد النبي، وليد(2015))دور السياسة البنك المركزي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان
١٤- تقرير سوق العراق للاوراق المالية، 2015
15- قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 المعدل)
١٦- قانون السوق لمرقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤
١٧- فؤاد حميد (2013) واقع الصيرفة الاسلامية في العراق، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد السادس عشر، ص197 .

المصادر الانكليزية

1. Abdullah, *Gailan. Al-Abdali, Saad (2019) THE INSTITUTIONAL FRAMEWORK OF MACROPRUDENTIAL POLICY IN IRAQ, International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, Vol. No. 9, Issue No. II.
2. Bindya(2013) BASEL I TO BASEL II TO BASEL III: A RISK MANAGEMENT JOURNEY OF INDIAN BANKS. AIMA Journal of Management & Research, May 2013, Volume 7, Issue 2/4.
3. Hartley. Steven. Rudelius, William(2015) MARKETING. United States of America. TWELFTH EDITION.
4. Mohammed, Ahmed Maqsad(2018) DETERMINANTS OF IMPLEMENTATION OF ACCOUNTING STANDARDS FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS IN IRAQ: A CONCEPTUAL FRAMEWORK, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 22.